

"إنما المعلومات بذرة لفكرة؛ ولا تكبر إلا مع ريتها" هاينز بيرغن

التزام الحق بالمعرفة: فائدة مشتركة

تعهد وزارة المالية بنفسها شفافية الأداء وتبدي الالتزام الجدي لخضوعها للمحاسبة العامة، وتفاضل الوزارة مسؤولية تأمين الوصول إلى المعلومات كمدماكٍ أساسي وفاعل للالتزامها بمبادئ الحكم الرشيد. ترى الوزارة أن التزامها هذا ينبع من إيمانها بأن نشر المعلومات من شأنه أن يوسع من مشاركة مكونات متخصصة كفوءة وفاعلة من المجتمع اللبناني في عملية صناعة القرار. بدورها، وعبر تفاعلها مع شريحة أكثر توسعاً وتعددية من المساهمين، تأمل وزارة المالية بأن تطور من قدرتها على اعتماد الممارسات الفضلى في مجال الإدارة المالية العامة كي تلاقي تطلعات المواطنين اللبنانيين وتوقعاتهم.

يلعب الحق في الوصول إلى المعلومات دوراً مزدوجاً في إعطاء المواطن كامل الحق المعترف بأن يطلع على ما من شأنه أن يؤثر على مصالحه. وبالأهمية ذاتها، يساعد التزام إيفاء تلك الحقوق وزارة المالية بأن تطور من عملية تنظيم وإدارة المعلومات. استناداً إلى ذلك، تحكّم وزارة المالية نفسها بواجب نشر المعلومات المتوافرة بشكل تمهيدي. وتعتمد وزارة المالية مختلف الوسائل لنشر المعلومات من المطبوعات، المواقع الإلكترونية، والتغطية الإعلامية. من هنا نرى أن إدارة المعلومات لا تقتصر على الأرشيف والتقرير ودقة الإحصاء إنما المعالجة وتنظيم المعلومات بشكل ديناميكي هادف. والتزاماً منها بهدفها هذا، تتبنى الوزارة الممارسات الفضلى في حقل المعالجة التقنية في سبيل تأمين القدرة المستمرة والدقيقة للوصول إلى المعلومات.

تركز وزارة المالية على تحسين انتشار المعلومات والإعلام الفعّال بتوفيرها من خلال:

- ☒ التأكيد على نشر كافة المعطيات والكشف عن الأرقام المالية، التجارية، وتلك المتعلقة بالدين العام وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية والمالية التي تعالجها وزارة المالية.
- ☒ تأمين تقارير تحليلية حول تطور المعطيات المالية للدولة إلى المستثمرين إضافة إلى المجتمع اللبناني والدولي.
- ☒ تأمين قاعدات بيانات اقتصادية ومالية موثوقة في خدمة الباحثين والمحليلين
- ☒ تفعيل الحوار حول سياسات الإصلاح، القضايا الماكرو-اقتصادية، قضايا الدين العام، ومجمل الشؤون التي تهم المصلحة العامة بين وزارة المالية ومختلف الفئات كالمجتمع الدولي والمعنيين بالشؤون المالية.

منشورات وزارة المالية

١. تقارير الأداء المالي الشهري: تهدف تلك التقارير الإحصائية إلى تأمين المعطيات المستجدة حول الأداء المالي، تلخيص حول الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، تلخيص حول النفقات وفقاً للتصنيف بحسب الصنف، ومراجعة مقتضبة لأرقام الدين العام.
٢. مرصد المالية العامة: يغطي وعلى صعيد شهري تطور المعطيات المالية العامة من خلال نظرة عامة على الأداء المالي، تغطية شاملة للتغيرات في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى تحليل معمق للعوامل الاقتصادية وراء تلك التغيرات. كما يتضمن عرضاً لنتائج النفقات بحسب الصفقات كما بحسب التصنيفات الاقتصادية إضافة إلى أجدد الأرقام المتعلقة بالدين العام.
٣. التقرير الفصلي للمالية العامة: تقديم تفصيلي للإيرادات، النفقات، الدين العام، التطورات التجارية من خلال مراقبة تركيب المنتجات (بحسب تصنيف المقسمات والمجموعات)

- للصادرات والواردات ومصادرها (بحسب المنطقة والدولة) ومن خلال تحليل على أساس المنتج والدولة المصدر.
٤. التقرير السنوي - التوقعات المالية العامة: كما في التقرير الفصلي، يسلط التقرير السنوي الضوء على التطورات الأساسية في المالية العامة، الدين، والتجارة الخارجية. كما يقدم مجمل التطورات حول الخصخصة وتحويل القروض.
٥. التقرير الفصلي حول الدين العام وأسواق الدين: يغطي هذا التقرير هيكلية الدين العام، أسواق الدين الأساسي المحلية، معلومات متعلقة بالتجارة الثانوية، لائحة بسندات اليوروبوند المستحقة، مجموعة متكاملة من مؤشرات الأخطار، تشكيل الدائنين بحسب نوع الدين، وغيرها من المعلومات.
٦. الحسابات المالية للدولة اللبنانية من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٦: أصدرت وزارة المالية حسابات الدولة المالية بحسب تصنيفات الموازنة للأعوام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٦.
٧. لبنان - البطاقة التعريفية: يقدم هذا التقرير معلومات عامة عن الكثافة السكانية، الأنظمة السياسية والقانونية، وتاريخ لبنان. فيما يركز الجزء الثاني منه على الاقتصاد ويعنى بتقديم التاريخ الاقتصادي في البلاد، دور الدولة، إجمالي الناتج المحلي، القطاعات الاقتصادية الأساسية والتطورات في القطاع الخارجي، الدين العام، النظام المالي والمالية العامة. أما الجزء الثالث من هذا التقرير فيستعرض الانجازات والتقدم الحاصل على صعيد برنامج إعادة البناء في شؤون البنى التحتية، الكهرباء، الماء، التنقل، والصحة العامة. كما يخصص جزءاً أخيراً في السياسات الاجتماعية والنظام التربوي.
٨. تقارير الموازنة
- أ. ملاحظات مقتضبة حول قانون الموازنة: تقدم النقاط الأساسية لقانون مشروع الموازنة. يعرض الجزء الأول من هذا التقرير تحليلاً للأرقام الأساسية للسنة المالية، وهو إيرادات الموازنة، نفقات الموازنة، عجز الموازنة والميزان الأولي. أما الجزء الثاني فيصف الاقتراضات الأساسية خلف قانون مشروع الموازنة، عاكساً السياق المطروح من خلاله قانون الموازنة. في حين أن الجزء الثالث يراجع الأسباب الكامنة وراء التغيير السنوي للإيرادات والنفقات.
- ب. فذلكة الموازنة أو تقرير وزارة المالية المفصل على الوضع الاقتصادي والمالي والمبادئ المتبناة من قبل الحكومة في قانون الموازنة العامة والموازنات المرفقة. يراجع الجزء الأول آخر التطورات في الاقتصاد اللبناني فيما يخص الجزء الثاني مشروع قانون تفصيلياً. أما الجزء الثالث فيلخص الإجراءات المتخذة لتسريع الإصلاح الاقتصادي والمالي في حين أن الجزء الرابع يراجع الإصلاحات الهيكلية الواجب تطبيقها من أجل تطوير وتحسين وزارة المالية.
٩. تقرير المناخ الاستثماري في لبنان: يعطي فكرة عامة عن الأطر التشريعية عن الإصلاحات التشريعية المطبقة مؤخراً والهادفة إلى تشجيع الاستثمار.
١٠. تقارير تقدم العمل في الإصلاحات (باريس ٣): تفرض تلك التقارير التطورات التفصيلية حول نتائج مؤتمر باريس ٣، التوزيع بحسب القطاع، تفاصيل التعهدات والتقدم الحاصل على صعيد تطبيق البرنامج الإصلاحي بحسب الوزارات المعنية والمؤسسات العامة.
١١. نشرات التنسيق مع المانحين: تعرض تلك المنشورات الشهرية للتطورات على صعيد المساعدات المقدمة للبنان، القروض والهيئات، المعلومات حول سياسة المساعدات المقدمة، وتوظيف وتنسيق المساعدة في وزارة المالية لأجل تعزيز الشفافية وتحسين التواصل مع المانحين وأصحاب المصالح من خلال تعميم كافة المعلومات الموجودة.

١٢. تقرير الإصلاحات المالية-النقدية-التجارية-والمعلقة بالدين- الأساسية (٢٠٠٦):
تهدف هذه الوثيقة إلى تلخيص الإصلاحات التجارية والى تسليط الضوء على تقدم العمل الحاصل إلى حينه.

المنشورات	
المطبوعة	الفئة المعنية
<ul style="list-style-type: none"> تقرير الأداء المالي الشهري مرصد المالية العامة التقرير الفصلي / السنوي للمالية العامة التقرير الفصلي حول الدين العام 	المستثمرين / رجال الأعمال / المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> الحسابات المالية للدولة اللبنانية من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٦ (مدققة) تقارير الموازنة 	المجتمع المدني / الاقتصاديين / المؤسسات والوكالات الحكومية
<ul style="list-style-type: none"> تقرير المناخ الاستثماري في لبنان 	المستثمرين / رجال الأعمال
<ul style="list-style-type: none"> تقارير تقدم العمل في الإصلاحات (باريس ٣) الإصلاحات المالية-النقدية-التجارية-والمعلقة بالدين- الأساسية 	رجال الأعمال / المجتمع المدني / المانحين
<ul style="list-style-type: none"> أدلة المواطن كتيبات تفسيرية 	المواطنين / دافعي الضرائب
<ul style="list-style-type: none"> النشرة: حديث المالية 	المواطنين

جهود وزارة المالية تجاه الحق في الوصول إلى المعلومات

تتوجه وزارة المالية في جهودها بنشر المعلومات كافة إلى المواطنين دافعي الضرائب، رجال الأعمال، الاقتصاديين، والمستثمرين والمانحين اللبنانيين والأجانب. قامت وزارة المالية بالعديد من المبادرات والمشاريع الهامة التي تعنى بتعزيز الشفافية ونشر كافة المعلومات الهامة إلى الفئات المذكورة أعلاه. وتتخطى جهود الوزارة التقارير الوافرة حول شؤون لبنان المالية والاقتصادية إلى مبادرات عملية من شأنها أو تعزيز الوضوح في أعمال الوزارة وتحسن من قدرة كافة المعنيين على الحصول على مجمل الخدمات والتسهيلات المطلوبة.

خدمة الهاتف على مدار الساعة:

أطلقت وزارة المالية مشروع "خدمة الهاتف" لخدمة المواطنين والإجابة على كافة استفساراتهم حول شؤونهم الضريبية على مدار الساعة. وقد حققت تلك المبادرة نتائج هامة من حيث استجابة المواطنين للحملة الإعلامية والإعلانية التي رافقت تلك المبادرة. فارتفعت نسبة اتصالات المواطنين بمعدل ٦٢.٢١% مع ارتفاع عدد الاتصالات من ٣٣٠ إلى ٦٧٩ في الأسبوع وذلك في غضون أسبوعين فقط من بدء الحملة.

إضافة إلى ذلك، انخفضت الشكاوى وقضايا اللغط حول المعاملات الضريبية بشكل يعكس دقة وسرعة وصول المعلومات للمواطنين.

حملة التوعية حول الضريبة على القيمة المضافة:

هدفت حملة التوعية هذه إلى تعريف المواطنين وأصحاب الشركات على مبادئ عمل وتأثيرات القيمة المضافة على تمويل الشركات. وتمثل تلك المبادرة التجسيد المثالي لمواءمة حق المواطنين بالمعرفة وحاجة الوزارة إلى تحسين نوعية خدماتها. فحاجة المواطنين والوزارة مكّونان يكملان بعضهما بما فيه مصلحة الطرفين. وهدفت الحملة إلى:

1. تعريف المستملكين بماهية الضريبة على القيمة المضافة مع شرح مسببات التعريف بها وتوعية العامة حول الضريبة وتأثيرها من أجل الاستجابة إلى تساؤلات المواطنين.
2. توعية دافعي الضرائب على سبل تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتعزيز جهوزية قطاع الأعمال لها، مما ساعد في تسهيل نظام الضريبة على القيمة المضافة من خلال دور الشركات في إبداء الرأي في سبل عمله.
3. توعية موظفي وزارة المالية ومديرية الواردات على أهمية الضريبة وضرورة ترابط عمل الدوائر المختصة لتأمين تنسيق المعلومات فيما بينها من أجل تنظيم أفضل.
4. ضمان التواصل الداخلي الفعال بين مختلف دوائر إدارة الضريبة على القيمة المضافة لتقديم الحلول الخلاقة لمختلف الشؤون التشغيلية والقانونية التي قد تطرأ.
5. تحسين صورة وزارة المالية نتيجة قدرة الإدارة على فهم حاجات دافعي الضرائب وإيجاد الحلول لمشاكلهم، إضافة إلى ضمان نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتمهيد إدارتها بشكل جيد في المستقبل.

وحدة التنسيق مع المانحين

تشكل المنح والقروض جزءاً هاماً من مالية لبنان العامة وذلك من خلال برنامج باريس ٣. وفي سبيل تقديم آلية عمل شفافة وفعالة لتوظيف الأموال المقدمة بأفضل طريقة ممكنة، أسست وزارة المالية وحدة التنسيق مع المانحين كنظام لإدارة المنح. تركز الوحدة جهودها لتوظيف وتنسيق، وبرمجة، ومراقبة المساعدات الخارجية في إطار البرنامج الإصلاحي وتقديم تقارير مستمرة حولها. وتعمل الوحدة على صعيدين: نظام مراقبة وتقرير مالي وآلية وطنية لإعادة البناء. في الحالة الأولى، تعمل الوحدة على أساس نظام للمعلومات العامة، صناعة القرار، وإدارة الموارد يقدم نظرة شاملة على الموارد واستعمال الأموال في كافة المراحل حتى التطبيق. أما الآلية، فهي مجموعة إجراءات لترشيد وتنظيم المنح والقروض إلى الحكومة لتطبيق البرامج استناداً إلى مجموعة توجهات للإدارة المالية.

تدقيق المعلومات حول الإنفاق العام

عملت وزارة المالية على زيادة حجم المعلومات المدققة وضمن خضوعها لتدقيق خارجي من قبل شركة دولية. هذه المبادرات شكلت سابقة إذ هي المرة الأولى التي تنشر الحكومة حسابات مالية مدققة وذلك في العام ٢٠٠٧.

شؤون عالقة	حلول - إنجازات
<ul style="list-style-type: none"> ● وزارة المالية: <ul style="list-style-type: none"> ○ كانت الوزارة تنشر إحصاءات سنوية، إنما دون تفصيل كاف ○ لم تكن هناك تفسيرات حول التسلسل الزمني لتطور الدين وأسباب نموه 	<ul style="list-style-type: none"> ● صورة متكاملة لحسابات الموازنة: <ul style="list-style-type: none"> ○ حسابات ١٩٩٣-٢٠٠٦ وفقاً لتصنيفات الموازنة: اقتصادية وإدارية ○ التقرير حول كافة مداورات الخزينة
<ul style="list-style-type: none"> ● مؤسسة كهرباء لبنان: <ul style="list-style-type: none"> ○ لم تُدقق حسابات كهرباء لبنان منذ العام ٢٠٠١ 	<ul style="list-style-type: none"> ● مؤسسة كهرباء لبنان: <ul style="list-style-type: none"> ○ نُشرت حسابات مُدققة للعام ٢٠٠١ على موقعي وزارة المالية وكهرباء لبنان الإلكترونيين ○ تم تعيين مدققي حسابات كهرباء لبنان المالية للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٦.
<ul style="list-style-type: none"> ● الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: <ul style="list-style-type: none"> ○ لم تُدقق حسابات الضمان الاجتماعي منذ العام ٢٠٠١ ○ لطالما كان موضوع مستحقات الدولة للصندوق موضع خلاف مع وزارة المالية 	<ul style="list-style-type: none"> ● الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: <ul style="list-style-type: none"> ○ تم تعيين شركة تدقيق خارجي دولية للتدقيق في حسابات صندوق الضمان الاجتماعي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥ ○ سيتم التدقيق في حسابات العام ٢٠٠٦ عند تسويتها بالكامل. ○ سيتم اعتماد الحسابات المدققة كأسس لتقدير مستحقات الدولة للصندوق.

شركاء في الشفافية مع المجتمع المدني

من أجل ضمان وتعزيز الشفافية، أقامت وزارة المالية شراكة مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية) من خلال توقيع مذكرة تفاهم. تهدف تلك المذكرة إلى تعزيز حق المواطن بالوصول إلى المعلومات، ضمان تجاوز مؤسسات الدولة والتزامها مبدأ المحاسبة، إضافة إلى محاربة الفساد. بالتزامها الشراكة مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، تمنح الوزارة إلى الجمعية حرية الوصول إلى أية معلومات ذات صلة وأهمية بالشأن العام. بدورها، تقيم الجمعية عمل الوزارة على صعيد تعزيز الشفافية وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الفضلى، تقدم المساعدة التقنية المطلوبة، وتساعد في نشر المعلومات. لترسيخ دعمها لحق المواطن بالمعرفة، تشارك وزارة المالية في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية في لبنان من خلال تطوير وتطبيق قانوني "تعزيز الوصول إلى المعلومات" و "حماية كاشفي الفساد".

المشاريع والمبادرات	
النشاط	الفئة المعنية
● حملة التوعية حول الضريبة على القيمة المضافة	المستهلكين / الأجانب / دافعي الضرائب / موظفي وزارة المالية-الواردات-الضريبة على القيمة المضافة
● مركز الخدمة الهاتفية	المواطنون
● مشروع التنسيق مع المانحين	المانحين / المواطنين
● تدقيق المعلومات وحسابات الإنفاق العام	المواطنين / الاقتصاديين / المؤسسات والوكالات العامة / المنظمات الدولية / المانحين الأجانب / المجتمع الدولي
● مذكرة التفاهم مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – شركاء في الشفافية	المجتمع المدني / المنظمات الدولية / المانحين الدوليين / المواطنين

التواصل ونشر المعلومات

معهد باسل فليحان المالي

يلعب معهد باسل فليحان المالي دوراً محورياً في دعم جهود الوزارة في التواصل مع المواطنين ونشر التوعية حول مختلف شؤون المالية العامة. يعمل المعهد على ضمان استمرارية وفعالية كافة المبادرات بصفتها ذراع التواصل في وزارة المالية، وذلك من خلال تنظيم أنشطة تدريب وبناء قدرات موظفي القطاع العام من جهة وتنظيم أنشطة التوعية حول عمل الوزارة ومختلف القضايا الراهنة من جهة أخرى. ومن أنشطة المعهد:

- ✘ إغناء موجودات المكتبة المالية بأجود الإصدارات في مجال المالية العامة، توثيق المعلومات، والمراجع الضريبية المختصة. وقد بلغت موجودات المكتبة ما يقارب الـ ١٤٠٠٠ مرجع في ثلاث لغات متوافرة للعامة.
- ✘ إعادة إطلاق النشرة الفصلية لوزارة المالية - حديث المالية - وتوزيعها على موظفي الوزارة، شركاءها، مانحين، بنوك، اقتصاديين، أكاديميين، شركات، وأجهزة إعلامية.
- ✘ العمل مع شركة INFOPRO للأبحاث لتسطير إستراتيجية لتطوير خدمة المواطنين في مختلف دوائر الوزارة.
- ✘ مساعدة مديرية الواردات لإنتاج منشورات توعية حول مختلف الإجراءات الضريبية والمعاملات لكافة المواطنين.
- ✘ تنظيم العديد من أنشطة التوعية، المؤتمرات، وورش العمل حول البرنامج الإصلاحي لوزارة المالية.
- ✘ إطلاق الموقع الإلكتروني لتمكين العامة من الحصول على المعلومات كتلك المتعلقة بجداول التدريب وأرشيف النشرات الداخلية للوزارة.